

تنفيذ قرار مجلس الأمن 1701 (2006) خلال الفترة من 21 تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى 20 شباط/فبراير 2024

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يقدّم هذا التقرير تقييما شاملا لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1701 (2006) منذ صدور تقريره السابق في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 (S/2023/879)، بما في ذلك لأحكام القرار 2695 (2023). وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، تكثف تبادل إطلاق النار عبر الخط الأزرق واتسع نطاقه الجغرافي في خرق لوقف الأعمال العدائية وانتهاك للقرار 1701 (2006). ومع أن معظم عمليات تبادل إطلاق النار اقتصرت على مسافة بضع كيلومترات من على جانبي الخط الأزرق، فإن بعض عمليات القصف طالت عمق الأراضي اللبنانية والإسرائيلية. وعلى جانبي الخط الأزرق، وردت أنباء عن وقوع وفيات، حيث تضررت المناطق السكنية ونزح عشرات الآلاف من المدنيين. وتؤكد عمليات تبادل إطلاق النار المتكررة في خرق لوقف الأعمال العدائية عبر الخط الأزرق حتمية القيام بخطوات عاجلة نحو وقف دائم لإطلاق النار بين لبنان وإسرائيل.

ثانيا - تنفيذ القرار 1701 (2006)

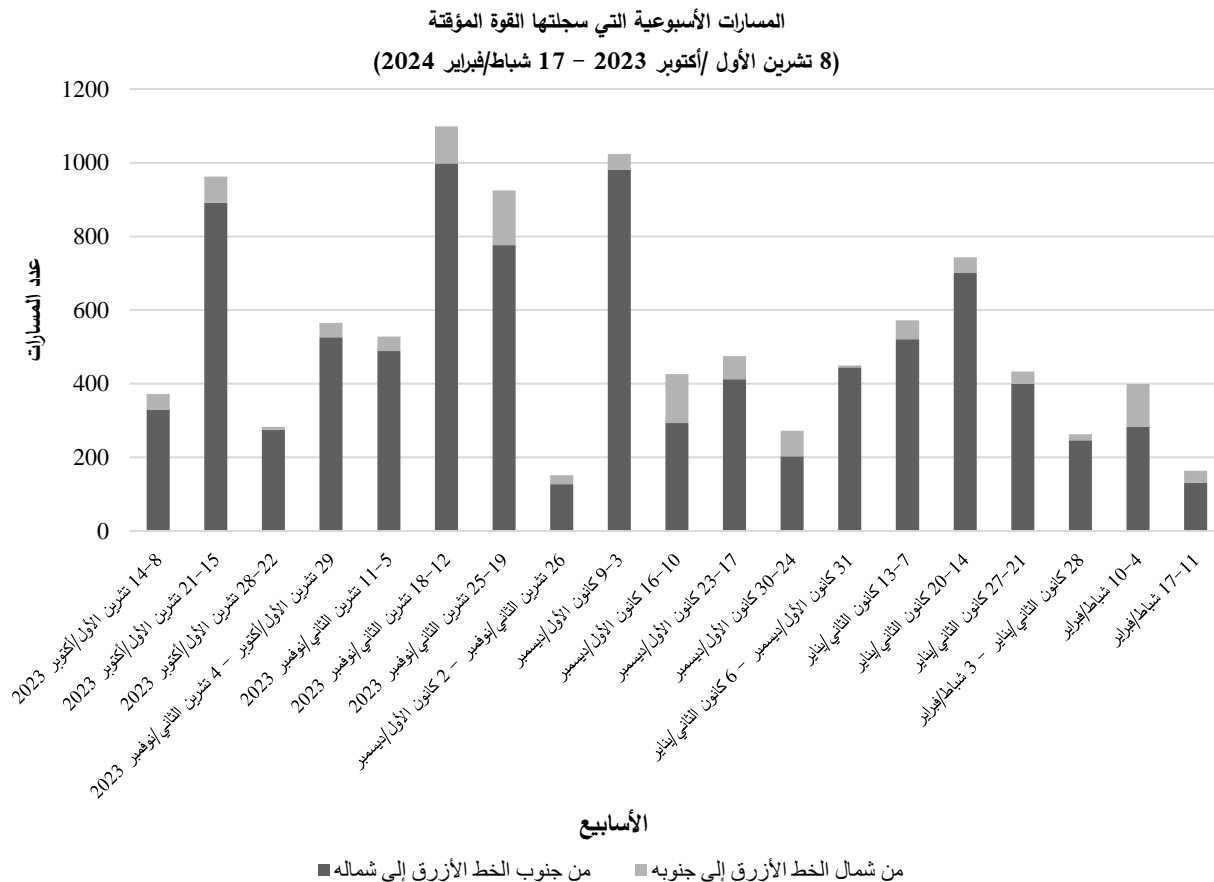
ألف - الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

2 - في الفترة من 21 تشرين الأول/أكتوبر إلى 20 شباط/فبراير، سجلت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (القوة المؤقتة) 8 918 مسارا لمقذوفات أطلقت في الاتجاهين عبر الخط الأزرق. ومن هذه المسارات، أطلقت 7 948 من جنوب الخط الأزرق و 978 من شمال الخط الأزرق. ومن المحتمل أن تكون مقذوفات متعددة قد أطلقت عبر كل مسار. معظم المسارات المكتشفة كانت من مقذوفات أطلقتها المدفعية وقذائف الهاون. ولا تستطيع رادارات القوة كشف بعض أنواع المقذوفات، مثل صواريخ جو - أرض، وقذائف الدبابات، والصواريخ المحمولة المضادة للدبابات أو تلك التي تطلق من الأسلحة الخفيفة. واكتشفت القوة المؤقتة إطلاق صواريخ من شمال نهر اللباني، وتاليا خارج منطقة عمليات البعثة، في 2 و 7 تشرين الثاني/نوفمبر و 21 كانون الأول/ديسمبر و 26 كانون الثاني/يناير، عندما سُجل 26 مسارا مصدرها شمال



شرق برغز (القطاع الشرقي). وفي 2 تشرين الثاني/نوفمبر و 5 كانون الأول/ديسمبر و 26 كانون الثاني/يناير، سجلت القوة المؤقتة 17 مسارا من جنوب الخط الأزرق سقطت شمال نهر الليطاني مباشرة. وسُجل العدد الأكبر من المسارات البالغ 308، في 19 تشرين الثاني/نوفمبر.

الشكل الأول



المصدر: القوة المؤقتة.

3 - وفي بيانات علنية، أعلن حزب الله مسؤوليته عن توجيه ضربات شبه يومية من لبنان ضد مواقع أو أفراد جيش الدفاع الإسرائيلي جنوب الخط الأزرق. كما أعلن كل من كتائب عز الدين القسام التابعة لحماس وسرايا القدس التابعة لحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية مسؤوليته عن هجمات من لبنان على شمال إسرائيل، بينها الهجمات التي وقعت في 29 و 30 تشرين الأول/أكتوبر، و 2 و 6 و 12 تشرين الثاني/نوفمبر، و 10 و 19 و 25 كانون الأول/ديسمبر، و 17 كانون الثاني/يناير. كما أعلنت قوات الفجر، الجناح العسكري للجماعة الإسلامية، وسرايا المقاومة اللبنانية مسؤوليتها عن هجمات على شمال إسرائيل، في حين اعترف كل من حركة أمل والحزب السوري القومي الاجتماعي بسقوط قتلى من أفرادهما. وطالت ضربات عدة من لبنان مناطق سكنية في شمال إسرائيل، وكانت أكثر المناطق تضررا من بينها كفار يوفال والمظلة وكريات شمونة ويفتاح وزرعيت. وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 28 كانون الأول/ديسمبر وموجهتين إلى رئيس مجلس الأمن (S/2023/1059)، ذكر الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة

أن "خطورة وحجم هذه الهجمات لم يسبق لهما مثيل وهي تشمل إطلاق مئات الصواريخ والقذائف المضادة للدبابات وقذائف الهاون، وإطلاق أعيرة نارية في اتجاه مواقع جيش الدفاع الإسرائيلي وأفراده والمجموعات المحلية الإسرائيلية على طول الحدود الشمالية، وشتى حالات تسلل الطائرات المسيّرة".

4 - وأصدر جيش الدفاع الإسرائيلي بيانات عامة شبه يومية بشأن عملياته. وأفاد بأنه اعترض مسيرات أو عثرت على أخرى في 17 مناسبة على الأقل، وأنه أحبط محاولة تسلل مسلحين إلى الأراضي الإسرائيلية في 14 كانون الثاني/يناير. وشملت أكثر المناطق السكنية تضرراً شمال الخط الأزرق في منطقة عمليات القوة المؤقتة علما الشعب، وعيتا الشعب، وعيترون، والجُبَيْن، والبارورية، وبيت ليف، ودير عامص، واللبنونة، ومجدل سلم، ومروحين، والناقورة، وشيحين، وطير حرفا، ويارين، وزبِقين (كلها في القطاع الغربي)، وبيديا، والحولة، وكفر كلا، ومركبا، وميس الجبل (كلها في القطاع الشرقي). وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 5 كانون الأول/ديسمبر موجّهتين إلى رئيس مجلس الأمن والي (A/78/688-S/2023/966)، ذكر القائم بالأعمال بالوكالة لبعثة لبنان الدائمة لدى الأمم المتحدة أن "إسرائيل تعن بانتهاك سيادة لبنان والاعتداء عليها براً وبحراً وجواً".

5 - ومنذ أواخر تشرين الأول/أكتوبر، يكتف جيش الدفاع الإسرائيلي عملياته الجوية ويشن غارات متزايدة على أهداف محددة. وفي هذا الصدد، أصابت طائرة مسيّرة في 21 تشرين الثاني/نوفمبر مركبةً بالقرب من صور (القطاع الغربي)، ما أدى إلى سقوط عدد من القتلى من أفراد كتائب عز الدين القسام التابعة لحماس، بينهم نائب قائد هذه الجماعة في لبنان. وفي 22 تشرين الثاني/نوفمبر، أصيب منزل في بيت ياحون (القطاع الغربي)، ما أدى إلى سقوط خمسة قتلى من أفراد حزب الله، بينهم قائد في وحدة الرضوان التابعة لحزب الله، وكذلك إلى سقوط نجل رئيس الكتلة النيابية لحزب الله.

6 - ومن 24 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 1 كانون الأول/ديسمبر، توقف تبادل إطلاق النار عبر الخط الأزرق، بالتزامن مع الهدنة الإنسانية في غزة. واستؤنف تبادل إطلاق النار عبر الخط الأزرق في 2 كانون الأول/ديسمبر، مع التحول من القصف وإطلاق الصواريخ إلى تزايد في استخدام المنصات الجوية. وأبلغ عن زيادة نشاط المراقبة الجوية من على جانبي الخط الأزرق، مع شن هجمات على أجهزة المراقبة.

7 - وفي ما بدا أنها ضربات محددة الهدف، قُتل أحد قادة حزب الله في خربة سلم (القطاع الغربي) في 8 كانون الثاني/يناير. وتسبب هجوم لاحق على مركبة بالقرب من موكب جنازته في خربة سلم في وقوع مزيد من الإصابات في صفوف حزب الله، حيث ادعى جيش الدفاع الإسرائيلي أنه قتل قائد الوحدة الجوية لحزب الله في جنوب لبنان. واعترف حزب الله بسقوط أحد عناصره نافياً أن يكون هذا الأخير مسؤولاً عن أنشطته الجوية. وفي 20 كانون الثاني/يناير، أفيّد عن إصابة مركبة على الطريق بين البارورية وبرج الشمالي (القطاع الغربي)، ما أدى إلى سقوط أحد أفراد حزب الله ومدني. وفي اليوم التالي، أصيبت مركبتان بالقرب من حاجز تقنيّ تابع للجيش اللبناني في كفرأ، ما أدى إلى سقوط أحد أفراد حزب الله في المركبة الأولى وامرأة مدنية في المركبة الثانية. ولم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن الضربات التي نُفذت في 20 و 21 كانون الثاني/يناير.

8 - وأعلن حزب الله مسؤوليته عن مهاجمة قاعدة جبل ميرون التابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي بالصواريخ في 6 كانون الثاني/يناير، رداً على قتل أعضاء من حماس في بيروت في 2 كانون الثاني/يناير

(انظر الفقرة 37 أدناه)، وعن هجوم بواسطة طائرة مسيّرة على مقر القيادة الشمالية لجيش الدفاع الإسرائيلي في صفد في 9 كانون الثاني/يناير، رداً على الضربة المذكورة أعلاه في 8 كانون الثاني/يناير في خربة سلم.

9 - وفي 17 كانون الثاني/يناير، أعلنت حماس مسؤوليتها عن هجوم على تكتة ليمان التابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي بـ 20 صاروخاً. وقصف جيش الدفاع الإسرائيلي لاحقاً القليلة (القطاع الغربي)، زاعماً أن ذلك أدى إلى القضاء على وحدة تابعة لحماس. واعترفت حماس علناً بسقوط قتيلين جراء القصف. وفي 14 شباط/فبراير، قُتل جندي من جيش الدفاع الإسرائيلي في أعقاب هجوم صاروخي لم تعلن أي جهة مسؤوليتها عنه على مقر القيادة الشمالية لجيش الدفاع الإسرائيلي.

10 - وتأثرت المناطق السكنية والبنية التحتية المدنية على جانبي الخط الأزرق بشكل متزايد، بما في ذلك على مقربة من المستشفيات والمدارس والمواقع الدينية. وأفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أنه حتى 20 شباط/فبراير كان قُتل ما لا يقل عن 39 مدنياً في لبنان، بينهم 3 صحافيين، جراء عمليات تبادل إطلاق النار منذ 8 تشرين الأول/أكتوبر 2023. كما أُفيد عن مقتل مدنيين في إسرائيل. وفي منطقة عمليات القوة المؤقتة، أُفيد عن سقوط ثلاثة أطفال مع جدّتهم في غارة شنها جيش الدفاع الإسرائيلي على مركبتهم بالقرب من عين عطا (القطاع الغربي) في 5 تشرين الثاني/نوفمبر. وأعلن حزب الله لاحقاً عن توجيه ضربة على كريات شمونة، في أول استخدام مزعوم من قبل حزب الله لصواريخ غراد ضد بلدة إسرائيلية، حيث أُفيد عن مقتل جندي احتياط إسرائيلي. كما أُفيد بأن صحافيين وسائقهما قتلوا بنيران جيش الدفاع الإسرائيلي بالقرب من طير حرقا (القطاع الغربي) في 21 تشرين الثاني/نوفمبر. وأُفيد عن شن غارات على كنيسة في يارون (القطاع الغربي) في 20 تشرين الثاني/نوفمبر، وفي 24 كانون الأول/ديسمبر على مدرسة في الطيبة (القطاع الشرقي) وعلى مقربة من دير في دير عامص. وإلى الجنوب من الخط الأزرق، أُفيد عن قصف كنيسة في إكرت في 26 كانون الأول/ديسمبر. وأُفيد أيضاً عن وقوع غارات بالقرب من مستشفى في ميس الجبل في 1 كانون الثاني/يناير، وعلى سيارات إسعاف في 11 و 21 و 31 كانون الثاني/يناير في حانين (القطاع الغربي) وكفر كلا وبيت ليف، على التوالي، حيث أُفيد عن سقوط اثنين من العاملين في المجال الطبي في 11 كانون الثاني/يناير. وأُفيد عن سقوط امرأة وطفلين في أعقاب غارة على الصوانة (القطاع الغربي) في 14 شباط/فبراير. وأُفيد عن سقوط رجل ووالدته المسنة في هجوم بقذائف مضادة للدبابات على منزل في كفار يوفال، شمال إسرائيل، في 14 كانون الثاني/يناير، ادعى حزب الله فيما بعد أنه استهدف فيها جيش الدفاع الإسرائيلي.

11 - وفي رسالتين مؤرختين 28 كانون الأول/ديسمبر موجهتين إلى رئيس مجلس الأمن (S/2023/1059)، ذكر الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة أن "الهجمات أدت بالفعل إلى مقتل 5 مدنيين و 11 جندياً، وإلى إصابة 41 مدنياً و 127 جندياً" في حين "اضطر حتى الآن ما يقرب من 50 000 مدني إسرائيلي إلى إخلاء منازلهم على طول الحدود الشمالية حفاظاً على سلامتهم وما زالوا مشردين داخلياً". وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 9 كانون الثاني/يناير موجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن (A/78/712-S/2024/36)، ذكر القائم بالأعمال بالوكالة لبعثة لبنان الدائمة لدى الأمم المتحدة "تجدد الإشارة إلى أن هذه الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة والمستمرة أدت إلى تهجير ما يزيد عن 75 ألف مواطن لبناني من منازلهم في البلدات الجنوبية". وذكر كذلك أن "التطبيق الشامل والكامل للقرار 1701 (2006)، ضمن سلة متكاملة بضمانات دولية واضحة ومعلنة ... قد يفرز أمناً مستتباً واستقراراً شاملاً".

12 - وحتى 20 شباط/فبراير، كان حزب الله قد أعلن عن سقوط 209 من أفرادها منذ 8 تشرين الأول/أكتوبر، في حين أعلنت حركة أمل عن سقوط 11 من أفرادها، وحركتا حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني عن سقوط نحو 25 من أفرادهما.

13 - وطال العديد من الغارات الإسرائيلية مناطق تقع شمال نهر الليطاني، بما في ذلك محيط المناطق السكنية في جزين والنبطية وصيدا. وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 15 شباط/فبراير موجّهتين إلى رئيسة مجلس الأمن وإلي (A/78/781-S/2024/168)، ذكر القائم بالأعمال بالوكالة لبعثة لبنان الدائمة لدى الأمم المتحدة أن "طائرة مسيرة إسرائيلية [استهدفت] بصاروخ موجّه بناية سكنية في مدينة النبطية جنوب لبنان، مما أدى إلى مقتل 10 أشخاص بينهم نساء وأطفال". وفي 19 شباط/فبراير، أعلن جيش الدفاع الإسرائيلي مسؤوليته عن هجوم على مبنين صناعيين بالقرب من الغازية، جنوب صيدا، بعد تحديد موقع "طائرة مسيرة تابعة لحزب الله بالقرب من طبريا [في إسرائيل]". وصرّح وزير الدفاع الإسرائيلي يوآف غالانت في 11 تشرين الثاني/نوفمبر "إن ما نقوم به في غزة، نعرف كيف نقوم به في بيروت". وصرّح رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في 2 كانون الأول/ديسمبر أنه "إذا أخطأ حزب الله ودخل في حرب واسعة النطاق، فهو سيدمر لبنان بيديه". وفي 12 شباط/فبراير، صرح الوزير من دون حقيبة بيني غانتس أن "المسؤول عن إطلاق النار من لبنان ليس حزب الله أو العناصر الإرهابيين الذين يقومون بذلك فحسب، بل أيضا الحكومة اللبنانية والدولة اللبنانية التي تسمح بإطلاق النار من أراضيها. وما من هدف أو بنية تحتية عسكرية في ... لبنان لا يمكن أن نطاله".

14 - ولم يشارك الجيش اللبناني في خروقات وقف الأعمال العدائية رغم تعرضه لإطلاق نار. وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 9 كانون الثاني/يناير موجّهتين إلى رئيس مجلس الأمن وإلي (-A/78/712/S/2024/36)، ذكر القائم بالأعمال بالوكالة لبعثة لبنان الدائمة لدى الأمم المتحدة أن "الاعتداءات الإسرائيلية على مراكز الجيش اللبناني قد وصلت إلى 34 اعتداء" بما في ذلك في 5 كانون الأول/ديسمبر عندما "استهدفت القوات الإسرائيلية [...] مركزاً تابعاً للجيش اللبناني في الجنوب بشكل مباشر بأربع قذائف مما أدى إلى تدميره بشكل كامل واستشهاد جندي لبناني وإصابة ثلاثة عسكريين". وفي 5 كانون الأول/ديسمبر، ذكر جيش الدفاع الإسرائيلي أن "جنود جيش الدفاع الإسرائيلي تصرفوا دفاعاً عن النفس لإزالة تهديد وشيك كان قد حُدد من لبنان. وقد حُدد التهديد داخل منطقة إطلاق معروفة ونقطة مراقبة لمنظمة حزب الله الإرهابية ... ولم يكن الجيش اللبناني هو المستهدف في هذه الغارة. ويعرب جيش الدفاع الإسرائيلي عن أسفه للحادثة".

15 - وأفيد عن إصابة عدد آخر من أفراد الجيش اللبناني، بما في ذلك في 27 تشرين الأول/أكتوبر عندما استهدفت قافلة للجيش اللبناني أثناء قصف جيش الدفاع الإسرائيلي محيط بلدة النبي يوشع (القطاع الشرقي). وبعد اتصال وتنسيق بين القوة المؤقتة والطرفين، توقف إطلاق النار وتمكنت القافلة من متابعة طريقها. وعلى نحو منفصل، لاحظت القوة المؤقتة أفراداً يستخدمون برج مراقبة تابعين للجيش اللبناني يقعان على مقربة من الخط الأزرق لإطلاق صواريخ إلى داخل إسرائيل في 16 و 21 و 25 تشرين الثاني/نوفمبر.

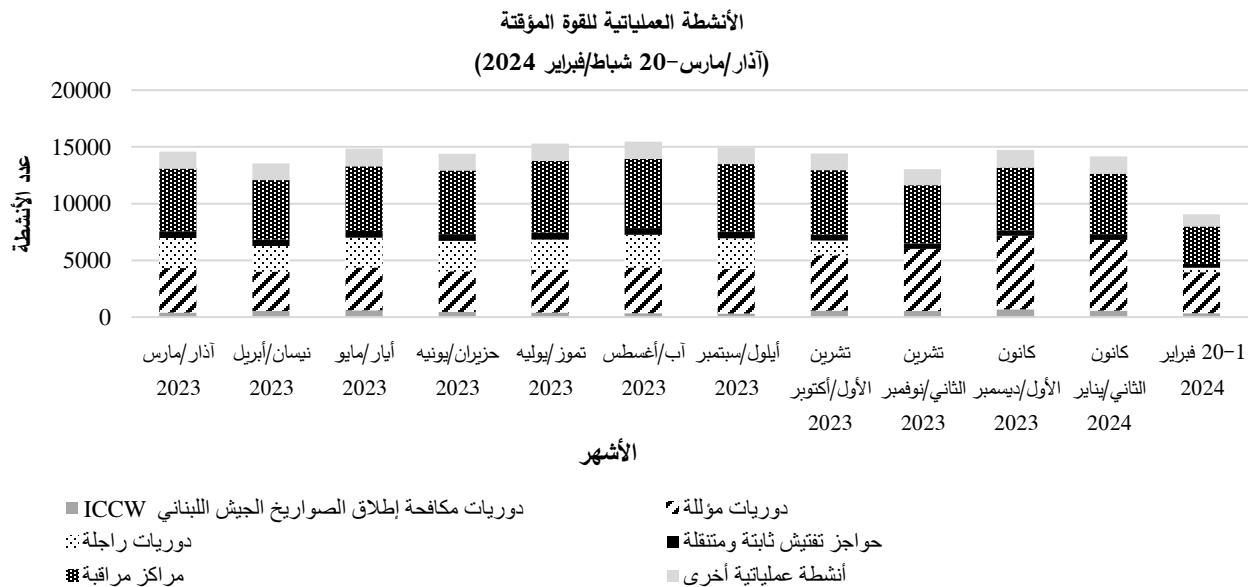
16 - وفي مناسبات عدة، شن أفراد هجمات ضد إسرائيل من جوار مواقع القوة المؤقتة، ما أدى إلى رد جيش الدفاع الإسرائيلي بإطلاق النار. واحتجت القوة المؤقتة على هذه الأعمال التي تعرضت للخطر حفظة السلام ومباني القوة في رسائل موجهة إلى الجيش اللبناني وجيش الدفاع الإسرائيلي، وشرعت في تسيير دوريات حول مواقع القوة لمنع النشاط العدائي.

17 - وواصل جيش الدفاع الإسرائيلي دخول المجال الجوي اللبناني في انتهاك للقرار 1701 (2006) والسيادة اللبنانية. وفي الفترة من 21 تشرين الأول/أكتوبر إلى 20 شباط/فبراير، سجلت القوة المؤقتة 1 816 انتهاكا للمجال الجوي اللبناني من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي، بلغ مجموعها 5 859 ساعة تحليق. ويمثل هذا زيادة تناهز تسعة أضعاف مقارنة بالفترة المقابلة من 2023/2022. ونُفذ نحو 73 في المائة من الانتهاكات بواسطة طائرات مسيرة، و 25 في المائة منها بواسطة طائرات مقاتلة، وأقل من 2 في المائة بواسطة طائرات هليكوبتر. وارتفع عدد الغارات الجوية المكتشفة بشكل كبير منذ مطلع تشرين الثاني/نوفمبر. وسُجل العدد الأكبر من الانتهاكات الجوية الذي بلغ 38، في 15 تشرين الثاني/نوفمبر. واحتجت القوة المؤقتة على هذه الانتهاكات لدى جيش الدفاع الإسرائيلي. وفي مناسبات عدة، أُفيد بأن حزب الله استهدف طائرات مسيرة إسرائيلية بصواريخ أرض - جو.

18 - وسجلت القوة انتهاكا برياً واحداً في 30 تشرين الثاني/نوفمبر على مقربة من وادي خنشلا (القطاع الشرقي) حيث اجتاز ثمانية مدنيين بمركبتين جنوب الخط الأزرق لقطف الزيتون.

19 - وفي الفترة من 21 تشرين الأول/أكتوبر إلى 20 شباط/فبراير، حافظت القوة على النسق العالي لعملياتها وحضورها المرئي، رغم تبادل إطلاق النار يوميا عبر الخط الأزرق. واضطلعت البعثة بما متوسطه 14 133 نشاطا عملياتيا كل شهر، شمل 6 046 دورية مؤللة، وانخفاضا طفيفا مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. وشارك ما لا يقل عن امرأة واحدة من أفراد حفظ السلام في 12,3 في المائة من الأنشطة العملياتية للقوة المؤقتة. وسيّرت القوة المؤقتة، بتنسيق وثيق مع الجيش اللبناني، ما متوسطه 2 052 دورية مؤللة على طول الخط الأزرق، و 605 دوريات لمكافحة إطلاق الصواريخ، وأقامت 8 حواجز تفتيش دائمة كل شهر، بما في ذلك على طرق الدخول الشمالية الرئيسية إلى منطقة العمليات. وظلت الدوريات الراجلة، والمشية في الأسواق، وحواجز التفتيش المؤقتة، والعمليات الجوية معلقة، باستثناء استئناف محدود للدوريات الراجلة في المناطق البعيدة بما فيه الكفاية عن الخط الأزرق.

الشكل الثاني



المصدر: القوة المؤقتة.

20 - وطُرأت زيادة في عدد حوادث حرية التنقل التي طالت القوة المؤقتة، وإن كان معظمها طفيفا نسبيا (انظر المرفق الأول)*. وساعد الجيش اللبناني في حل العديد من هذه الحوادث من خلال الحوار والسفر مع الدوريات المتأثرة من المناطق المعنية.

21 - ولاحظت القوة المؤقتة أن ما لا يقل عن 38 موقعا موضع اهتمام، بما في ذلك البنية التحتية لجمعية "أخضر بلا حدود"، قد تضرر أو دُمّر منذ 8 تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/2023/879، الفقرة 6). وفي 15 كانون الثاني/يناير، اكتُشف 18 مسارا للصواريخ من محيط حقل الرماية غير المأذون به في فرون (القطاع الشرقي) (انظر S/2023/184، الفقرة 14). وفي رسالة مؤرخة 20 تشرين الثاني/نوفمبر موجهة إلى رئيس مجلس الأمن، ذكر وزير خارجية إسرائيل "لقد أكدنا أن التشييد غير القانوني للمواقع العسكرية المتقدمة على طول الخط الأزرق من قبل قوات الرضوان التابعة لحزب الله، تحت ستار منظمة "أخضر بلا حدود" [منظمة غير حكومية] ... مصمّم تحديدا لتمكين هذه القوات من التسلل إلى إسرائيل من أجل ارتكاب النوع نفسه من الهجمات الإرهابية المروعة التي ارتكبتها حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية من غزة في 7 تشرين الأول/أكتوبر".

22 - وفتحت القوة المؤقتة 15 تحقيقا تقنيا في حوادث إطلاق النار عبر الخط الأزرق في الفترة المشمولة بالتقرير، واختتمت 7 منها. وفتحت البعثة 19 تحقيقا داخليا في سقوط مقذوفات في مواقع القوة المؤقتة أو على مقربة منها، والهجمات على أفراد القوة، والقيود المفروضة على حرية التنقل. واختتم 18 تحقيقا منها.

23 - وواصل جيش الدفاع الإسرائيلي احتلاله لقرية العجر والمنطقة المتاخمة لها شمال الخط الأزرق في انتهاك للقرار 1701 (2006). ورحبت الحكومة اللبنانية باقتراح القوة المؤقتة المقدم في عام 2011 تيسير انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي من المنطقة المحتلة، غير أن حكومة إسرائيل لم تردّ على هذا الاقتراح بعد.

24 - ومن 21 تشرين الأول/أكتوبر إلى 20 شباط/فبراير، سجلت القوة المؤقتة في 43 مناسبة، وجود أسلحة أخرى غير مأذون بها في منطقة عملياتها، بينها مدافع مضادة للدبابات، ومدفع، وقاذفات آر بي جي، وقاذفة صواريخ محمولة على مركبة، وفي 36 مناسبة، أسلحة صيد. واكتشفت القوة المؤقتة، أو القوة المؤقتة بتنسيق وثيق مع الجيش اللبناني، سبعة مخابئ للأسلحة، شملت منصات لإطلاق الصواريخ. وتخلص الجيش اللبناني من كل الأسلحة التي عثر عليها.

25 - ومن 21 تشرين الأول/أكتوبر إلى 20 شباط/فبراير، بلغ متوسط النسبة المئوية لعمليات القوة المؤقتة التي نُفذت بتنسيق وثيق مع الجيش اللبناني، من بين الأنشطة التي يمكن الاضطلاع بها بتنسيق وثيق في المائة، مقارنةً بـ 18,7 في المائة للفترة المشمولة بالتقرير السابق (انظر S/2023/879، الفقرة 29).

26 - وواصل الجيش اللبناني والقوة المؤقتة تعاونهما في إطار عملية الحوار الاستراتيجي التي تركز على دعم الفوج النموذجي للجيش اللبنانية والبحرية اللبنانية (انظر المرفق الثالث)**. وفي 20 شباط/فبراير، أكد الجيش اللبناني نشر 110 أفراد، بينهم 5 ضباط و 13 امرأة، في مقر الفوج النموذجي في صربين

* عُمم باللغة التي قُدم بها فقط.

** عُمم باللغة التي قُدم بها فقط.

(القطاع الغربي)، بزيادة بلغت 10 في المائة عن الفترة المشمولة بالتقرير السابق (انظر S/2023/879، الفقرة 29). ونفذت القوة المؤقتة والجيش اللبناني 151 تمرينا تدريبيا مشتركا.

27 - وواصلت القوة البحرية التابعة للقوة المؤقتة دعم عمليات الاعتراض البحري، وبلغ عدد السفن التي استوقفتها 2 031 سفينة. وسمح الجيش اللبناني بمواصله إبحار كل السفن الـ 370 التي أحالتها إليه القوة المؤقتة لتفتيشها. واضطلعت أيضا القوة البحرية التابعة للقوة المؤقتة بعمليات تقييم بحري استغرقت 34 ساعة طيران بطائرات الهليكوبتر. وواصلت البحرية اللبنانية الاضطلاع تدريجا بمهام قيادة عمليات الاعتراض البحري، بما في ذلك مهام الاعتراض والتعقب، بدعم من القوة البحرية التابعة للقوة المؤقتة. وأجرت القوة المؤقتة 96 نشاطا تدريبيا مع القوة البحرية اللبنانية، بما في ذلك في قاعدة جونيه البحرية.

باء - ترتيبات الأمن والاتصال

28 - تواصل استخدام آليات الاتصال والتنسيق التابعة للقوة المؤقتة للتخفيف من سوء التقدير ومنع المزيد من التصعيد. وعلى المستوى التكتيكي، تولت القوة المؤقتة تيسير أو تنسيق 366 مناسبة لدعم الأنشطة المدنية والإنسانية في المناطق القريبة من الخط الأزرق، بما في ذلك تسهيل الحصاد الزراعي والجنازات وإصلاح البنية التحتية المدنية للكهرباء والاتصالات، وتنقل المدنيين، بمن فيهم الصحفيون. ودعمت البعثة 18 عملية إنقاذ وانتشال جثث قام بها الصليب الأحمر اللبناني، فضلا عن 24 عملية للدفاع المدني اللبناني، بينها إطفاء حرائق في الأحراج. وتواصلت القوة المؤقتة مع جيش الدفاع الإسرائيلي 166 مرة في ما يتعلق بسلامة وأمن الجيش اللبناني، فضلا عن تيسير دوريات الجيش اللبنانية ومواكبتها والتخلص من الذخائر المتفجرة. وفي 521 مناسبة، تواصلت القوة المؤقتة مع الطرفين في ما يتعلق بحماية القوة المؤقتة وسلامة وأمن مواقع القوة المؤقتة وأنشطتها العملية، بما في ذلك القوافل والدوريات والتحقيقات التقنية وعمليات الإجلاء الطبي.

29 - كما بسطت القوة المؤقتة توجيهاتها بشأن حماية المدنيين مع الفريق القطري للعمل الإنساني في لبنان. ولجأ المدنيون اللبنانيون إلى مواقع القوة المؤقتة في 25 و 29 تشرين الأول/أكتوبر و 8 تشرين الثاني/نوفمبر و 7 كانون الثاني/يناير.

30 - ولا يزال إنشاء مكتب اتصال تابع للقوة المؤقتة في تل أبيب عالقا رغم موافقة إسرائيل على هذا الاقتراح المقدم في عام 2008 لإنشاء هذا المكتب. وخفضت القوة وجود أفراد الاتصال التابعين لها جنوب الخط الأزرق من أربعة إلى ثلاثة أشخاص في كانون الأول/ديسمبر بسبب القيود العملية.

31 - ولم تُعقد أي اجتماعات ثلاثية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وكانت القوة المؤقتة اقترحت عقد اجتماع في كانون الأول/ديسمبر، ولكنها لم تتلق أي رد من الطرفين. ولا تزال القوة المؤقتة على استعداد لعقد اجتماع بناءً على طلب الطرفين.

32 - وكانت 9 مشاريع من 11 مشروعا سريع الأثر وافقت عليها البعثة منذ 1 كانون الثاني/يناير مخصصة لدعم جهود الاستجابة للأزمات بعد 8 تشرين الأول/أكتوبر، بينها مشاريع لتجهيز الدفاع المدني اللبناني والمستشفيات الحكومية والصليب الأحمر اللبناني، وتلبية الاحتياجات النفسية والاجتماعية للنازحين، وتدريب مرضي جمعية عامل في استقبال المصابين قبل دخول المستشفى.

33 - وواصلت القوة المؤقتة دعم تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، وبوسائل منها توفير التدريب على تعميم مراعاة المنظور الجنساني لما عدده 4 921 من الأفراد العسكريين والمدنيين التابعين للقوة المؤقتة، بينهم 452 امرأة، وعن طريق دعم الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية في تنفيذ خطة العمل الوطنية اللبنانية بشأن قرار مجلس الأمن 1325 (2000) ودعم وحدة الشؤون الجنسانية التابعة للجيش اللبناني. وفي 9 كانون الأول/ديسمبر، وافق قائد الجيش اللبناني على استراتيجية الجيش لتعميم مراعاة المنظور الجنساني.

جيم - نزع سلاح الجماعات المسلحة

34 - لم يُحرز أي تقدم في ما يتعلق بنزع سلاح الجماعات المسلحة. ما برح حزب الله وغيره من الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة يُظهرون مرارا منذ 8 تشرين الأول/أكتوبر 2023 قدراتهم العسكرية في توجيه ضربات من جنوب لبنان إلى إسرائيل (انظر الفقرة 34). وقد استخدمت في هذه الضربات الصواريخ المضادة للدبابات، والمدفعية، والطائرات المسيرة الانتحاضية، وقذائف الهاون، والصواريخ، وصواريخ أرض - جو. وما زال احتفاظ حزب الله وجماعات أخرى بأسلحة خارج نطاق سيطرة الدولة، في انتهاك للقرار 1701 (2006)، يعوق قدرة الدولة على ممارسة كامل سيادتها وسلطتها على أراضيها.

35 - وفي 3 تشرين الثاني/نوفمبر، نكر الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله في أول خطاب علني له منذ 8 تشرين الأول/أكتوبر "لقد دخلنا المعركة منذ 8 تشرين الأول/أكتوبر وهذه العمليات هي تعبير عن تضامننا مع غزة وشعبها ومقاومتها". وفي 11 تشرين الثاني/نوفمبر، صرح الأمين العام نصر الله قائلا "للمرة الأولى، استخدمنا المسيرات الانتحاضية ... وكذلك ... صواريخ بركان" ضد منشآت جيش الدفاع الإسرائيلي. وفي 26 كانون الثاني/يناير، أعلن حزب الله لأول مرة استخدام صاروخ أرض - أرض طراز "فلق 1" ضد موقع لجيش الدفاع الإسرائيلي. وفي 4 شباط/فبراير، نشر حزب الله إحصاءات عن عملياته منذ 8 تشرين الأول/أكتوبر ادعى فيها شن 961 ضربة ضد إسرائيل، بينها 730 ضربة على 64 موقعا لجيش الدفاع الإسرائيلي و 72 ضربة على 22 قرية. وفي 16 شباط/فبراير، قال نصر الله: "المقاومة في لبنان تملك من القدرة الصاروخية الهائلة والدقيقة التي تمتد من كريات شمونة إلى إيلات".

36 - وفي أعقاب اجتماع عُقد في لبنان في 25 تشرين الأول/أكتوبر بين نصر الله والأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية زياد النخالة ونائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس صالح العاروري، أصدر حزب الله بيانا قال فيه إنهم "ناقشوا الإجراءات التي ينبغي لأطراف محور المقاومة أن تتخذها في هذه المرحلة الحساسة لتحقيق نصر حقيقي للمقاومة في غزة وفلسطين".

37 - وفي 2 كانون الثاني/يناير، قُتل العاروري وإثنان آخران من قادة كتائب عز الدين القسام في غارة جوية في الضاحية الجنوبية لبيروت. وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 4 كانون الثاني/يناير موجهتين إلى رئيس مجلس الأمن والي (A/78/708-S/2024/24)، ذكر القائم بالأعمال بالوكالة لبعثة لبنان الدائمة لدى الأمم المتحدة أنه "عند الساعة 17:40 من 2 كانون الثاني/يناير 2024، شنت إسرائيل غارة جوية أطلقت ستة صواريخ على مبنى سكني في حي ماضي في الضاحية الجنوبية لبيروت وقُتل لبنانيان وخمسة فلسطينيين". وأضاف: "إن ذلك يشكل التصعيد الأول من نوعه منذ عام 2006، بقدر ما يطال هذه المرة منطقة سكنية مكتظة بالسكان في الضاحية الجنوبية للعاصمة اللبنانية بيروت، في انتهاك صارخ من قبل إسرائيل لسيادة لبنان ووحدة أراضيه وسلامة مواطنيه وحركة الطيران المدنية". وفي مقابلة في 2 كانون

الثاني/يناير، صرح أحد كبار مستشاري رئيس الوزراء ننتيا هو مارك ريغيف "أيا كان من فعل ذلك، يجب أن يكون واضحاً: أن هذا لم يكن هجوماً على الدولة اللبنانية كل من فعل ذلك قام بضربة جراحية ضد قيادة حماس".

38 - وفي كانون الأول/ديسمبر، أطلقت حركة حماس في لبنان في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين نداءً من أجل الالتحاق بـ "طلائع فيضان الأقصى"، ما أثار انتقادات من قبل القادة السياسيين اللبنانيين. وعلى صعيد آخر، لا يزال هناك وجود مستمر لعناصر مسلحة داخل وحول أربع من المدارس الثمانية التابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين (انظر S/2023/879، الفقرة 45). بيد أن الوضع الأمني في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين ظل هادئاً إلى حد كبير خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

39 - ولم يُحرز أي تقدم نحو تفكيك القواعد العسكرية التي ما زالت تحتفظ بها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح - الانتفاضة.

40 - وخلال ثلاث عمليات لمكافحة الإرهاب نُفذت بين 21 تشرين الأول/أكتوبر و 20 شباط/فبراير، أُلقت الأجهزة الأمنية اللبنانية القبض على 7 أشخاص بتهم تتعلق بالإرهاب.

41 - وتصاعدت حدة العديد من الخلافات الشخصية وتحولت إلى حوادث إطلاق النار، ما أدى إلى سقوط 9 قتلى، بينهم امرأة، وما لا يقل عن 140 جريحاً، وقد وقع معظم هذه الحوادث في شمال لبنان.

دال - حظر توريد الأسلحة ومراقبة الحدود

42 - استمرت الادعاءات بنقل أسلحة إلى جهات مسلحة غير تابعة للدولة، وتظل تلك الادعاءات تبعث على القلق بشدة. وإذا ثبت حدوث عمليات النقل المذكورة، فستشكّل انتهاكاً للقرار 1701 (2006) (انظر المرفق الثاني)***. ومع أن الأمم المتحدة تأخذ ادعاءات نقل الأسلحة على محمل الجد، فإنها غير قادرة على التحقق من صحتها بشكل مستقل.

43 - وفي 11 تشرين الثاني/نوفمبر، صرح نصر الله: "إذا كانت المقاومة في لبنان أو في فلسطين أو غيرها من حركات المقاومة قوية، فإن ذلك يعود بالأساس إلى الدعم المادي والعسكري والمالي، إضافة إلى الدعم السياسي والمعنوي، المقدم من إيران".

44 - وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 13 تشرين الثاني/نوفمبر موجّهتين إليّ وإلى رئيس مجلس الأمن (S/2023/867)، نكر الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة "تواصل هذه المنظمات بلا هوادة تعزيز وجودها العسكري وقدراتها العسكرية وتجميع أسلحة جديدة ومتطورة بمساعدة ودعم وتوجيه مباشرين من إيران ... [و] نُقلت ميليشيا "الإمام الحسين" الشيعية المدعومة من إيران، التي كانت منشورة في الأصل في سورية، إلى جنوب لبنان من أجل دعم حملة حزب الله ضد إسرائيل". وفي رسالة مؤرخة 4 كانون الأول/ديسمبر موجّهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2023/950)، رفض الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة "رفضاً قاطعاً الادعاءات التي لا أساس لها والإشارات التي لا مبرر لها ضد جمهورية إيران الإسلامية في الرسالتين المتطابقتين المؤرختين 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 الموجّهتين من ممثل النظام الإسرائيلي".

*** عم بالغة التي قُدم بها فقط.

- 45 - وتواصل ورود تقارير تفيد بمشاركة حزب الله عسكرياً في الأحداث الجارية في الجمهورية العربية السورية.
- 46 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ألقى جهاز أمن الدولة اللبناني القبض على 38 شخصاً في ما لا يقل عن 22 عملية لمكافحة المخدرات.
- 47 - وأوقفت قوا تابعة لجهاز أمن الدولة اللبناني 921 شخصاً، بينهم 600 مواطن سوري أُعيدوا إلى الحدود بين الجمهورية العربية السورية ولبنان - في 8 تشرين الثاني/نوفمبر، و 7 مهربين مزعومين، لمكافحة تهريب الأشخاص.

هاء - الألغام الأرضية والقنابل العنقودية

- 48 - أدت عمليات تبادل إطلاق النار إلى خلق مناطق جديدة ملوثة بالقنابل غير المنفجرة، ما يشكل تهديداً للمدنيين على جانبي الخط الأزرق وعلى موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني. ولا تزال أنشطة إزالة الألغام التي تقوم بها السلطات اللبنانية والقوة المؤقتة عالقة منذ تشرين الأول/أكتوبر. غير أن مزبلي الألغام التابعين للقوة المؤقتة نفذوا 21 نشاطاً تعاملوا فيها مع حالات جديدة من الذخائر المتفجرة أو المخلفات المتفجرة في مواقع القوة أو على طول طرق الدوريات وتخلصوا من قطعتي ذخيرة.
- 49 - وقدمت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام الدعم التقني إلى الشركاء في المجال الإنساني لإدماج أنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام في خطط التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ. ونظمت أيضاً ست دورات للتوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة شارك فيها 107 من الأفراد العسكريين، بينهم 12 امرأة. وقُدمت حزمة للتدريب التعريفي ومنح الشهادات داخل البلد للتأهب الجديد للوحدة العسكرية لإزالة الألغام، شملت 12 نشاطاً لدعم التدريب و 4 أنشطة لمنح الشهادات.

واو - ترسيم الحدود

- 50 - لم يُحرز أي تقدم صوب ترسيم أو تعليم الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية. ولم يحرز أي تقدم فيما يتعلق بمسألة منطقة مزارع شبعا. ولم تردّ بعد الجمهورية العربية السورية وإسرائيل على التحديد المؤقت لمنطقة مزارع شبعا المقترح في تقرير الأمين العام المؤرخ 30 تشرين الأول/أكتوبر 2007 المتعلق بتنفيذ القرار 1701 (2006) (S/2007/641، المرفق).

زاي - الاستقرار السياسي واستقرار المؤسسات

- 51 - استحوذت عمليات تبادل إطلاق النار عبر الخط الأزرق بين حزب الله والجماعات المسلحة الأخرى غير التابعة للدولة في لبنان، من جهة، وجيش الدفاع الإسرائيلي، من جهة أخرى، على الاهتمام الوطني طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي 1 تشرين الثاني/نوفمبر، صرّح رئيس حكومة تصريف الأعمال اللبنانية نجيب ميقاتي "كفى حروباً في لبنان؛ نحن مع السلام. قرار الحرب اليوم هو في يد إسرائيل". وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 5 كانون الأول/ديسمبر موجهتين إلى رئيس مجلس الأمن وإلي (-/A/78/688 S/2023/966)، صرّح القائم بالأعمال بالوكالة لبعثة لبنان الدائمة لدى الأمم المتحدة "إلا أن تهديدات المسؤولين الإسرائيليين المتكررة بشنّ حرب استباقية على لبنان وإعادته إلى العصر الحجري بالإضافة إلى حرق إسرائيل المستمر للقرار 1701 (2006) وللسيادة اللبنانية وامتناع إسرائيل منذ عام 1948 عن تنفيذ

قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، كلها عوامل تشكل استفزازات توجب الصراع وتقوض الجهود المبذولة لتحقيق الأمن والاستقرار.“

52 - ووافقت حكومة تصريف الأعمال اللبنانية في 29 تشرين الثاني/نوفمبر على مبدأ التعويض على المتضررين ماليا وماديا من الوضع في جنوب لبنان. وأعلن حزب الله بشكل منفصل أنه سيعوض على سكان جنوب لبنان المتضررين مباشرة من الاشتباكات مع إسرائيل. ووضعت حكومة تصريف الأعمال، بدعم من الفريق القطري للعمل الإنساني، خطة طوارئ مشتركة بين القطاعات للبنان في حالة نشوب نزاع يؤدي إلى حالة طوارئ معقدة.

53 - واستكمالا للاستجابة التي تقودها الحكومة، استجابت الأمم المتحدة والشركاء غير الحكوميين لاحتياجات أكثر من 88 000 مدني نازح، فضلا عن أكثر من 60 000 شخص بقوا في جنوب لبنان. وقد تم تقييد إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق الواقعة على بعد 15 كلم من الخط الأزرق بسبب انعدام الأمن.

54 - ولم يعقد مجلس النواب جلسة لانتخاب رئيس جديد، وظل لبنان من دون سلطة تنفيذية.

55 - بيد أن مجلس النواب اجتمع يومي 14 و 15 كانون الأول/ديسمبر لسنّ قوانين عدة بينها نص تشريعي لتأجيل سن التقاعد لرؤساء الأجهزة الأمنية الحاليين بالدولة من رتبة عماد أو لواء لمدة سنة واحدة. ونتيجة لذلك، مُدّد لقائد الجيش اللبناني العماد جوزيف عون الذي كان من المقرر أن تنتهي ولايته في كانون الثاني/يناير 2024. وبعد مقاطعة دامت سنة للجلسات التشريعية، أمنت أحزاب المعارضة، بما فيها القوات اللبنانية والكتائب والجماعات المستقلة والناشئة، النصاب للدورة الاستثنائية. واعتمد المجلس النيابي أيضا تشريعا لإنشاء صندوق سيادي لإدارة الإيرادات المحتملة من احتياطات النفط والغاز البحرية في لبنان.

56 - وللمرة الأولى منذ عقدين، أقر مجلس النواب موازنة الدولة لعام 2024 قبل انتهاء المهلة الدستورية في 31 كانون الثاني/يناير، بعد جلسة عُقدت من 24 إلى 26 كانون الثاني/يناير حضرتها معظم الكتل، بما فيها أحزاب المعارضة والجماعات المستقلة والناشئة والتيار الوطني الحر.

57 - ودعا رئيس حكومة تصريف الأعمال إلى عقد جلسة لحكومة تصريف الأعمال في سبع مناسبات. واستمر الوزراء الثمانية التابعون للتيار الوطني الحر في مقاطعة كل تلك الجلسات. واعتمدت حكومة تصريف الأعمال في 1 تشرين الثاني/نوفمبر الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية، التي تعد محطة بارزة في إصلاح الحماية الاجتماعية. وفي 8 شباط/فبراير، عيّنت حكومة تصريف الأعمال رئيس الأركان الجديد للجيش اللبناني.

58 - وانقضت نحو سنتين على توقيع اتفاق على مستوى الخبراء بين صندوق النقد الدولي ولبنان (انظر S/2022/556، الفقرة 50)، لم تُتخذ بعد معظم الإجراءات الأساسية اللازمة للتوصل إلى اتفاق بينهما على مستوى مجلس إدارة الصندوق.

59 - وفي كانون الأول/ديسمبر، اعتبر البنك الدولي أن الآثار غير المباشرة للحرب في غزة دفعت لبنان مرة أخرى إلى الركود، مع توقعات بانكماش اقتصادي وانخفاض في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة تصل إلى 0,9 في المائة. ووفقا لإدارة الإحصاء المركزي في لبنان، بلغ متوسط معدل التضخم لعام 2023 نسبة 222,42 في المائة.

60 - ولا يزال التحقيق في انفجار مرفأ بيروت متعثراً. وفي 15 كانون الثاني/يناير، ورداً على دعوى قضائية رفعها وزير الأشغال العامة السابق يوسف فنيانوس، قرر المحامي العام التمييزي صبح سليمان وقف تنفيذ مذكرة التوقيف التي كان المحقق العدلي طارق البيطار أصدرها في حق فنيانوس في أيلول/سبتمبر 2021. ورفع ممثلو عائلات ضحايا انفجار مرفأ بيروت دعوى تتجّ ضد القاضي سليمان في 23 كانون الثاني/يناير.

61 - وفي 20 شباط/فبراير، كانت إجراءات محاكمة 68 شخصاً في الدعوى المتصلة باشتباكات الطيونة المميّنة التي وقعت في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2021 (انظر S/2021/953، الفقرة 57) لا تزال عالقة. وبعد انقضاء أكثر من ثلاث سنوات على قتل لقمان سليم في 4 شباط/فبراير 2021 (انظر S/2021/240، الفقرة 46)، لم يحرز أي تقدم في التحقيق.

62 - لم تبدأ الهيئة الوطنية للمفوقين والمختفين قسراً في لبنان عملها بشكل كامل بعد، في انتظار تعيين أعضائها وتخصيص الموارد الكافية.

63 - وأطلقت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) شبكة بناء السلام النسائية في لبنان، المكونة من 17 امرأة من بناء السلام، في 22 كانون الثاني/يناير. وفي هذه الأثناء، استمرت عملية الحوار الجامعة ذات المسارين بين 25 امرأة من الأحزاب السياسية التقليدية ومن المجموعات الناشئة. ونشرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تنبئها جنسانيا ركز على تأثير النزاع في جنوب لبنان على النساء والفتيات.

64 - وفي 31 كانون الثاني/يناير، كان 795 837 من اللاجئين وطالبي اللجوء مسجّلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان، بينهم 784 618 لاجئاً سورياً و 11 219 لاجئاً وطالب لجوء من جنسيات أخرى. وبسبب تعليق الحكومة اللبنانية تسجيل لاجئين سوريين جدد لدى المفوضية منذ عام 2015، لا يزال العدد الفعلي للاجئين غير معروف. وكما هو موضح في خطة لبنان للاستجابة لأزمة اللاجئين لعام 2023، تقدّر الحكومة أن هناك 1,5 مليون لاجئ سوري في لبنان.

65 - وفي عام 2023، تم التحقق من 65 عملية نقل فعلية أو محاولة نقل عن طريق البحر انطلاقاً من لبنان، شملت 3 921 راكبا، معظمهم من السوريين. ووصلت 34 حركة من حركات النقل هذه إلى قبرص، وعادت 3 إلى لبنان. والمفوضية على علم بما لا يقل عن 19 عملية ترحيل شملت 932 شخصا تتعلق بمحاولات نقل القوارب. والمفوضية على علم أيضا بترحيل 13 772 فرداً من لبنان أو إعادتهم عند الحدود مع الجمهورية العربية السورية في نحو 300 حادثة في عام 2023 (انظر الفقرة 47).

66 - وفي أعقاب زيارة دولة إلى دمشق في 23 تشرين الأول/أكتوبر، أصدر وزير الخارجية اللبناني في حكومة تصريف الأعمال عبد الله بو حبيب ونظيره السوري فيصل المقداد بيانا مشتركاً أشارا فيه إلى "أهمية التعاون المشترك لضمان العودة الكريمة للنازحين السوريين إلى وطنهم، وإلى ضرورة قيام المجتمع الدولي والأمم المتحدة... بتحمل مسؤولياتهما في المساعدة على تحقيق هذا الهدف".

67 - وفي غضون ذلك، اتخذت السلطات المحلية في 27 بلدية تدابير تحدّد من قدرة اللاجئين السوريين النازحين في جنوب لبنان على إيجاد مأوى بديل. ومن أجل إدارة أي نزوح محتمل إضافي للاجئين الفلسطينيين، شرعت الأونروا في تحسين العديد من المدارس في منطقتي صور وصيدا التي يمكن أن تكون بمثابة ملاجئ مخصصة للطوارئ، من بين تدابير التأهب الأخرى.

68 - وقدرت الأمم المتحدة أن في عام 2023، نحو 3,9 ملايين شخص في لبنان، بينهم 2,1 مليون لبناني و 1,5 مليون لاجئ سوري و 211 000 لاجئ فلسطيني و 81 499 مهاجراً، سيحتاجون إلى المساعدة الإنسانية. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر، تشير التقديرات إلى أن نحو 582 000 مواطن لبناني و 411 000 لاجئ سوري و 56 000 لاجئ فلسطيني يواجهون انعدام أمن غذائي حاداً. وأدى نقص التمويل إلى انخفاض المساعدات النقدية المقدمة إلى اللاجئين السوريين وإلى اللبنانيين الذين يعيشون وضعاً هشاً، في إطار البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً.

69 - وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر، كان مجموع المساعدات الدولية التي أفادت الجهات المانحة عن تقديمها إلى لبنان قد بلغ 1,81 مليار دولار، بينها 1,25 مليار دولار سُرفت في عام 2023 و 565,8 مليون دولار مرَّحل من عام 2022. وأبلغت الجهات المانحة عن وجود التزامات لم تُسَدَّد بعدُ قدرها 794,2 مليون دولار لعام 2024 وما بعده. وموَّل النداء المتعلق بخطة لبنان للاستجابة للأزمة لعام 2023 بنسبة 37 في المائة، بمبلغ 1,33 مليار دولار، من المبلغ المطلوب للخطة وقدره 3,59 مليار دولار، حيث أبلغت كيانات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية عن تلقي أموال قدرها 939,4 مليون دولار في عام 2023 ومبلغ 397,7 مليون دولار مرَّحل من عام 2022. وكانت خطة الاستجابة للطوارئ التي وُضعت لتقديم الدعم الإنساني لإنقاذ الأرواح إلى المواطنين اللبنانيين واللاجئين الفلسطينيين والمهاجرين الأشد هشاشة من بين المتضررين من الأزمة الاقتصادية، قد مُوِّلت بنسبة 22 في المائة، حيث ورد 22,1 مليون دولار من المبلغ المطلوب وقدره 200,2 مليون دولار، حتى 31 كانون الأول/ديسمبر.

70 - وانتهت ولاية المحكمة الخاصة بلبنان في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، بانتهاء مهامها المتبقية غير القضائية وتصفياتها.

ثالثاً - تدابير الأمن والسلامة

71 - واصل المسؤولون المعينون شمال وجنوب نهر الليطاني التنسيق الوثيق لكفالة سلامة وأمن جميع أفراد وموظفي الأمم المتحدة في لبنان. وفي 31 تشرين الأول/أكتوبر، تمت الموافقة على النقل المؤقت لموظفي الأمم المتحدة الأساسيين الدوليين والوطنيين غير المكلفين ببرامج من جنوب نهر الليطاني إلى بيروت. وطُبقت ترتيبات العمل المرنة للموظفين المدنيين. وفي 1 كانون الأول/ديسمبر، أصدرت القوة المؤقتة تحذيراً من السفر دعا، عند الضرورة، إلى استخدام معدات الحماية الشخصية أو المركبات المصفحة أو المواكبة العسكرية لموظفي الأمم المتحدة المدنيين عند السفر داخل منطقة عمليات القوة المؤقتة.

72 - ومن 21 تشرين الأول/أكتوبر إلى 20 شباط/فبراير، سجلت القوة المؤقتة 64 حالة سقوط قذائف على مواقع الأمم المتحدة على مقربة من الخط الأزرق وعلى مقر البعثة. وأصيب اثنان من حفظة السلام بجروح. وفي 12 تشرين الثاني/نوفمبر، أصيب أحد حفظة السلام بجروح خطيرة بعد إطلاق أعيرة نارية متعددة في اتجاه موقع للقوة المؤقتة بالقرب من القوزح (القطاع الغربي). وفي 28 تشرين الأول/أكتوبر، أصيب أحد حفظة السلام بجروح طفيفة من جراء سقوط قذيفة داخل موقع للقوة المؤقتة بالقرب من حولا. وفي 12 و 13 تشرين الثاني/نوفمبر و 7 كانون الأول/ديسمبر، أصيبت مواقع للقوة المؤقتة إصابة مباشرة، بما في ذلك بذخائر الفوسفور الأبيض. وفي 27 كانون الثاني/يناير، تعرض موقع للقوة المؤقتة بالقرب من مروحين لأضرار جسيمة في أعقاب غارات جوية على المنطقة المجاورة. وأصيبت مركبة دورية تابعة للقوة المؤقتة بأضرار طفيفة بعد إطلاق جيش الدفاع الإسرائيلي النار بالقرب من عيترون (القطاع الغربي)

في 25 تشرين الثاني/نوفمبر. وفي وقت لاحق، أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي القوة المؤقتة بأن تلك الحادثة لم تكن مقصودة.

73 - وواصلت القوة تطوير وتكييف تدابيرها المتعلقة بالأمن والسلامة، بما في ذلك خطط الطوارئ العسكرية وتدابير حماية القوة. وظل مستوى التهديد العام في أنحاء منطقة العمليات "أصفر+" مع ثلاثة مستويات من حماية القوة: الأنشطة العادية (المستوى الأول)، والبقاء ضمن مواقع الأمم المتحدة (المستوى الثاني)، والمأوى (المستوى الثالث). وانخفض عدد الأفراد في 15 من مواقع القوة المؤقتة الواقعة على مقربة من الخط الأزرق بمقدار الثلث في كانون الثاني/يناير، مع نقل حفظة السلام مؤقتا إلى مواقع أخرى ريثما يتم تعزيز البنية التحتية.

74 - وواصلت القوة المؤقتة رصد سير الدعاوى المرفوعة أمام المحاكم العسكرية اللبنانية ضد أشخاص يشتبه في ضلوعهم في التخطيط لشن هجمات خطيرة على القوة أو في ارتكاب تلك الهجمات. وفي 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، أُطلق سراح المتهم الوحيد المحتجز في ما يتعلق بالهجوم المميت على قافلة تابعة للقوة المؤقتة بالقرب من مزرعة العاقبية في 14 كانون الأول/ديسمبر 2022 بكفالة لأسباب طبية. ولم يحضر جلسة المحاكمة المقرر عقدها في 15 كانون الأول/ديسمبر؛ وأرجئت الجلسة إلى 7 حزيران/يونيه 2024.

75 - وفي 18 كانون الأول/ديسمبر، عُقدت جلسات استماع تتعلق بالطعون في الحكم الصادر في 24 آذار/مارس 2021 في قضيتي الهجوميين الخطيرين اللذين تعرّض لهما حفظة السلام التابعون للقوة المؤقتة في صيدا في 26 تموز/يوليه 2011، وبرج الشمالي في 9 كانون الأول/ديسمبر 2011. ومن المقرر عقد الجلسات التالية في 21 أيار/مايو 2024.

76 - وعقدت محكمة التمييز العسكرية في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 جلسات استماع بشأن الشروع في عام 2008 في شن هجوم على حفظة السلام التابعين للقوة المؤقتة في صور. ومن المقرر عقد الجلسة التالية في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2024.

77 - وعُقدت في 15 شباط/فبراير 2022 جلسة للنظر في قضيتي الهجوميين الخطيرين على حفظة السلام التابعين للقوة المؤقتة اللتين وقعتا في القاسمية في 16 تموز/يوليه 2007، وفي الرميلا في 27 أيار/مايو 2011. ومن المقرر عقد الجلسة التالية في 10 تموز/يوليه 2024.

78 - ولم تبلغ الأمم المتحدة بأي إجراءات جنائية اتخذت لكي يقدم إلى العدالة مرتكبو الحادث الذي وقع في 4 آب/أغسطس 2018 في قرية مجدل زون (القطاع الغربي). وأوعز المدعي العام العسكري إلى الجيش اللبناني بالتوسع في التحقيقات في الأعمال العدوانية التي ارتكبت ضد حفظة السلام التابعين للقوة المؤقتة في شقرا (القطاع الشرقي) بتاريخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2021، وفي بنت جبيل بتاريخ 4 كانون الثاني/يناير 2022، وفي رامية بتاريخ 25 كانون الثاني/يناير 2022.

رابعاً - انتشار قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

79 - حتى 20 شباط/فبراير، كان قوام القوة المؤقتة يتألف من 223 10 من الأفراد العسكريين، بينهم 815 امرأة (8 في المائة)، من 49 بلدا مساهما بقوات، و 794 موظفا مدنيا (243 موظفا دوليا و 551 موظفا وطنيا)، بينهم 253 امرأة (32 في المائة). وضمت القوة البحرية التابعة للقوة المؤقتة

خمس سفن وطائرة هليكوبتر، فضلا عن عديدٍ قوامه 674 فردا من الأفراد العسكريين ، بينهم 48 امرأة (7 في المائة). وإضافة إلى ذلك، يعمل لحساب فريق المراقبين في لبنان 53 مراقباً عسكرياً تابعين لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، بينهم 14 امرأة (26 في المائة)، وهم يخضعون للقيادة والسيطرة العملياتية للقوة المؤقتة. وأعلى رتبة تشغلها المرأة في صفوف الأفراد العسكريين هي رتبة مقدم. أما المرأة الأعلى رتبة في صفوف الأفراد المدنيين، فتعمل برتبة مد-2.

80 - وفي إطار جهود مبادرة العمل من أجل حفظ السلام الرامية إلى دعم الأداء الفعال والمساءلة، واصلت القوة المؤقتة جمع البيانات والمتابعة بشأن التوصيات الواردة في آخر تقييم أجرته للنظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء. ونظراً إلى الحالة السائدة على طول الخط الأزرق، أرجأت البعثة تقييم أدائها المقبل من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل 2024.

81 - وأجرت القوة المؤقتة ثلاثة تقييمات لوحدات اللوجستيات والتدريب والجاهزية العملياتية تنفيذاً للالتزامات بموجب مبادرة العمل من أجل حفظ السلام وقرار مجلس الأمن 2436 (2018). ولم تُحدّد أي أوجه قصور في الفترة المشمولة بهذا التقرير.

82 - وواصلت القوة المؤقتة إجراء تقييم لاستمرار أهمية موارد القوة المؤقتة (انظر S/2020/473)، عملاً بقرار مجلس الأمن 2539 (2020).

83 - وعززت القوة المؤقتة الجهود الرامية إلى التصدي للمعلومات المغلوطة أو المضلّة، بما ينسجم مع استراتيجية التواصل للبعثة. ومن خلال القنوات الإعلامية الرقمية والتقليدية، ضخمت البعثة رسائلها وصححت السردية غير الخاطئة أو المضللة. ومن خلال مقابلات أجريت في بيروت والناقورة، شددت القوة المؤقتة على أن البعثة لا تزال تعمل بكامل طاقتها وملزمة بتنفيذ ولايتها بموجب القرار 1701 (2006)، ودحضت الادعاءات بأنها في طور الانسحاب، وشددت على أن التخطيط لحالات الطوارئ هو ممارسة عادية واحترافية.

خامسا - السلوك والانضباط

84 - في الفترة من 1 تشرين الأول/أكتوبر إلى 31 كانون الثاني/يناير، سجّلت القوة المؤقتة تسعة ادعاءات باحتمال حصول سلوك غير مرض. ولم يبلغ عن أي ادعاءات بحصول استغلال أو انتهاك جنسيين في مكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان أو في القوة المؤقتة. ويظل كل من المكتب والقوة المؤقتة ملتزمين بالامتثال التام لسياسة الأمم المتحدة بعدم التسامح إطلاقاً إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين وحظر التحرش الجنسي. وشاركت القوة المؤقتة في اجتماعات الأزمة لشبكة الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، حضرتها أيضا الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية دولية ووطنية، واتفقت على خطوات للرد على الادعاءات في الظروف السائدة. ونظم التدريب التوجيهي والتوعوي بشأن معايير السلوك المتبعة في الأمم المتحدة لما عدده 17 من الموظفين المدنيين و 179 5 من الأفراد العسكريين في القوة المؤقتة. وإضافة إلى ذلك، تلقى 26 من الأفراد المدنيين التابعين للقوة المؤقتة تدريباً في إطار برنامج "متحدون لترسيخ ثقافة الاحترام" بما في ذلك منع التحرش الجنسي، في حين تلقى 56 من الموظفين المدنيين بالمكتب و 8 متعاقدين تدريباً في مجال منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والسلوك المحظور.

سادسا - الملاحظات

85 - يساورني قلق بالغ إزاء استمرار خروقات وقف الأعمال العدائية عبر الخط الأزرق منذ 8 تشرين الأول/أكتوبر. إن عمليات تبادل إطلاق النار المتكررة بين حزب الله والجماعات المسلحة الأخرى غير التابعة للدولة في لبنان، وجيش الدفاع الإسرائيلي يؤثر تأثيرا عميقا على السكان المدنيين على جانبي الخط الأزرق ويشكل تهديدا خطيرا لاستقرار لبنان وإسرائيل والمنطقة. لذا، أحث جميع الأطراف على أن تجدد بشكل عاجل الالتزام بإعادة لوقف الأعمال العدائية في إطار القرار 1701 (2006) والاستفادة من كل السبل الدبلوماسية لتجنب مزيد من التصعيد. وأدعو أيضا جميع الأطراف إلى الامتناع عن الخطاب العدائي الذي يزيد من تأجيج حالات التوتر.

86 - لقد أبرز الوضع الراهن الأخطار التي يشكلها التنفيذ غير الكامل للقرار 1701 (2006) على لبنان وإسرائيل وعلى استقرار المنطقة بأسرها. إن إطلاق عملية سياسية لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع وضمان الاستقرار على المدى الطويل أمر طال انتظاره. ويجب على الأطراف أن تجدد التزامها بالتنفيذ التام للقرار 1701 (2006) بوصفه سدا منيعا في وجه الصراع وأن تنفذ التدابير اللازمة لبناء الثقة لضمان أمنها المتبادل الدائم.

87 - إن تصاعد عمليات تبادل إطلاق النار على طول الخط الأزرق، وما بعده بشكل متزايد، حمل معه الموت والدمار بسقوط قتلى مدنيين، وإلحاق أضرار بالبنية التحتية المدنية، والنزوح الداخلي لعشرات الآلاف من المدنيين، على الجانبين. ولحقت أضرار جسيمة بالمباني السكنية والأراضي الزراعية والمناطق الحرجية، بما في ذلك التلوث الناجم عن المخلفات المتفجرة. وأجدد دعوتي جميع الأطراف إلى الامتناع التام للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك مبادئ التمييز والتناسب واتخاذ التدابير الاحترازية عند وقوع هجمات، وإلى تسهيل المرور السريع ودون عوائق للمساعدات الإنسانية للمدنيين المحتاجين، وتنقل العاملين في المجال الإنساني. يجب ضمان حماية المدنيين. لا ينبغي أبدا استهداف المدنيين، بمن فيهم الأطفال والصحافيون والعاملون في المجال الطبي.

88 - وإنني أحث الطرفين على الاستفادة بالكامل من آليات القوة المؤقتة للاتصال والتنسيق وعلى تجنب مزيد من التصعيد.

89 - ويساورني قلق بالغ إزاء الآثار التي طالت مواقع القوة المؤقتة والإصابات التي لحقت بحفظة السلام. وجميع الأطراف مدعوة بقوة إلى كفالة سلامة وأمن أفراد وموظفي الأمم المتحدة واحترام حرمة مباني الأمم المتحدة في كل الأوقات.

90 - إن عمليات تبادل إطلاق النار تؤكد المخاوف الجدية بشأن حياة حزب الله وغيره من الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة لأسلحة غير مأذون بها خارج سلطة الدولة في المنطقة الواقعة بين نهر الليطاني والخط الأزرق، في انتهاك للقرار 1701 (2006).

91 - وإنني أهاب بالحكومة اللبنانية أن تتخذ كل الإجراءات اللازمة حتى لا تكون هناك أي أسلحة في لبنان غير أسلحة الدولة اللبنانية أو سلطة غير سلطتها، بما في ذلك من خلال التنفيذ التام للأحكام ذات الصلة من اتفاق الطائف ومن القرارين 1559 (2004) و 1680 (2006)، اللذين يطالبان بنزع سلاح كل الجماعات المسلحة في لبنان. وأكرر دعوتي إلى تناول عناصر القرار 1701 (2006) التي لم تُنفذ بعد ومسألة استراتيجية الدفاع الوطني. وفي هذا الصدد، يظل تنفيذ القرارات السابقة المتخذة في إطار الحوار

الوطني أمرا يتسم بالأهمية، وتحديدًا تنفيذ القرارات المتعلقة بنزع سلاح التنظيمات غير اللبنانية وتفكيك القواعد التابعة للجهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وتنظيم فتح - الانتفاضة.

92 - وأكرر إدانتني لكل انتهاكات السيادة اللبنانية انطلاقًا من إسرائيل وأدعو الحكومة الإسرائيلية مجدداً إلى وقف جميع عمليات التحليق فوق الأراضي اللبنانية. وأدين أيضاً أي انتهاك لسيادة إسرائيل انطلاقاً من لبنان.

93 - وتشكّل مواصلة جيش الدفاع الإسرائيلي احتلاله للجزء الشمالي من قرية العجر والمنطقة متاخمة لها شمالي الخط الأزرق انتهاكاً مستمراً للقرار 1701 (2006) يجب إنفاؤه. وأحث السلطات الإسرائيلية مرة أخرى على الوفاء بالتزامها بموجب القرار 1701 (2006) بالانسحاب من الجزء الشمالي من قرية العجر ومن المنطقة المتاخمة لها شمال الخط الأزرق.

94 - بعد انقضاء أكثر من سنة على الفراغ الرئاسي ومع استمرار وجود حكومة تصريف الأعمال بسطة محدودة، باتت ضرورة وجود مؤسسات عاملة للدولة لرعاية البلد في ظل الأزمات أمراً ملحا أكثر من أي وقت مضى. لذا، أحث القادة السياسيين في لبنان على القيام بخطوات حازمة نحو انتخاب رئيس بغية تلبية المتطلبات السياسية والاقتصادية والأمنية الملحة التي تواجه البلد.

95 - وأرحب بالجهود التي تبذلها حكومة تصريف الأعمال لإنجاز خطة التأهب لحالات الطوارئ. ومع ذلك، ما زلت أشعر بالقلق لأن قدرة مؤسسات الدولة على توفير الخدمات العامة الأساسية لا تزال تتآكل، ما يفاقم الاحتياجات الإنسانية للشعب اللبناني، ولا سيما للنساء والفئات الأخرى المعرضة للخطر. ويحتاج لبنان بشكل عاجل إلى إحراز تقدم في الإصلاحات لتحقيق استقرار الاقتصاد وتحفيز انتعاشه. وفي هذا الصدد، أرحب باعتماد ميزانية الدولة لعام 2024 في حينها. وأشجع السلطات اللبنانية على اتخاذ الترتيبات اللازمة لإجراء الانتخابات البلدية بما يتماشى مع المهل النهائية في أيار/مايو 2024.

96 - ويؤسفني عدم إحراز أي تقدم بشأن مسألة مزارع شبعا، حسبما طُلب في الفقرة 10 من القرار 1701 (2006). وأكرر دعوتي لإسرائيل والجمهورية العربية السورية إلى أن تقدّما رديهما على التحديد المؤقت لنطاق منطقة مزارع شبعا كما ورد في تقرير الأمين العام المؤرخ 30 تشرين الأول/أكتوبر 2007 (S/2007/641). وإلى أن يتم ذلك، ودون المساس بوضع مزارع شبعا، ينبغي لجميع الأطراف أن تحترم الخط الأزرق احتراماً تاماً، سواء في تلك المنطقة أو في أي مناطق أخرى، والتصرف بأقصى درجات ضبط النفس.

97 - إن قدرة القوة المؤقتة على تنفيذ ولايتها بالكامل هي أكثر أهمية من أي وقت مضى. ولا تزال القيود على حرية تنقل القوة المؤقتة تثير قلقاً بالغاً. وأكرر التأكيد على ضرورة أن تتصدى الحكومة اللبنانية لأي حوادث من هذا القبيل، وعلى التزام الجيش اللبناني بتيسير وصول القوة المؤقتة إلى كل المواقع موضع الاهتمام التي تطلبها البعثة.

98 - ويجب أن يُقدّم مرتكبو الهجمات التي تستهدف القوة المؤقتة إلى العدالة، بمن فيهم المسؤولون عن مقتل أحد حفظة السلام وجرح ثلاثة آخرين بالقرب من مزرعة العاقبية في 14 كانون الأول/ديسمبر 2022. ولا يزال دور الحكومة المضيفة بالغ الأهمية في المساعدة على منع وقوع مثل هذه الحوادث في المستقبل، بما في ذلك عن طريق المساعدة في تبيد المعلومات الخاطئة والمضلّلة المتعلقة بولاية البعثة.

99 - وإني آخذ علماً بالإجراء التشريعي الذي اتخذته مجلس النواب لتجنب حصول فراغ على رأس قيادة الجيش اللبناني. ولا يزال وجود جيش لبناني يحظى بموارد كافية يشكل جزءاً لا يتجزأ من التنفيذ التام للقرار

1701 (2006). وأعرب عن تقديره للدول الأعضاء التي ساعد ما قدمته من دعم على سد احتياجات الجيش اللبناني. ويشكل تعزيز وجود الجيش اللبناني وقدراته جنوب نهر الليطاني، وكذلك في البحر، تدبيراً هاماً لبناء الثقة انسجاماً مع القرار 1701 (2006)، وأدعو جميع شركاء الجيش اللبناني إلى زيادة دعمهم حيثما أمكن ذلك. وأرحب أيضاً بالجهود المبذولة لتعزيز التنسيق بين القوة المؤقتة والحكومة اللبنانية. وألاحظ بقلق أن الجيش اللبناني، الذي لم يشارك في تبادل إطلاق النار عبر الخط الأزرق، قد تأثر بتبادل إطلاق النار.

100 - وأدعو الحكومة اللبنانية إلى التقيد بسياساتها المتمثلة في النأي بالنفس، بما يتفق مع إعلان بعدد لعام 2012، وأدعو جميع الأحزاب اللبنانية والمواطنين اللبنانيين إلى الكف عن المشاركة في النزاع السوري وغيره من النزاعات في المنطقة. وأدعى أي تنقل للمقاتلين أو نقل للعتاد الحربي عبر حدود بين الجمهورية العربية السورية ولبنان في انتهاك للقرار 1701 (2006).

101 - ويكتسي دور الأونروا في توفير الاستقرار داخل مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان أهمية أكثر من أي وقت مضى. وإنني أشعر بقلق عميق من أن تعليق التمويل للأونروا من قبل بعض المانحين يمكن أن تترتب عليه عواقب وخيمة على اللاجئين الفلسطينيين في لبنان والمنطقة، وكذلك على استقرار البلد والمنطقة ككل. وأناشد المجتمع الدولي بأن يزود الوكالة بالموارد اللازمة لضمان استمرارية الخدمات الأساسية والدعم لجميع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، كما في أماكن أخرى.

102 - وأنا أقدّر ما يقدمه الشعب اللبناني من حسن ضيافة ملحوظ لأعداد كبيرة من اللاجئين على مدى عقود. ولا تزال الاستجابة القوية والموحدة للاحتياجات المتزايدة للاجئين والمجتمعات المحلية التي تستقبلهم، وتوفير التمويل المناسب لها، مطلباً ذا أهمية حيوية، وكذلك التطبيق المتسق للضمانات القانونية والإجرائية، بما في ذلك مبدأ عدم الإعادة القسرية، لضمان عدم استمرار انحسار مساحة توفير الحماية.

103 - وأدعو السلطات اللبنانية مرة أخرى إلى المضي في إجراء تحقيق محايد وشامل وشفاف في انفجار مرفأ بيروت الذي حصل في 4 آب/أغسطس 2020.

104 - وأعرب عن تعازي لجميع المتضررين من خروقات وقف الأعمال العدائية. وأعرب عن امتناني لجميع البلدان المساهمة بأفراد وعتاد عسكري في القوة المؤقتة وفريق المراقبين في لبنان. كما أشجعها على زيادة عدد النساء بين الأفراد العسكريين في البعثة، اللاتي يواصلن، جنباً إلى جنب مع أقرانهم الذكور، إظهار الاحتراف والتفاني والشجاعة، أثناء خدمتهن في هذه الظروف الصعبة. وأعرب عن تقديره لمنسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان يوانا فرونيتسكا ولموظفي مكتبها؛ ولواء آرولدو لاسارو ساينس، رئيس بعثة القوة المؤقتة وقائد قوتها، والموظفين المدنيين والأفراد العسكريين العاملين في القوة المؤقتة تحت قيادته؛ ولأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري.

Annex 1

Restriction of the freedom of access and movement of the United Nations Interim Force in Lebanon from 21 October 2023 to 20 February 2023

1. In paragraph 15 of its resolution 2695 (2023), the Security Council urged the parties to ensure that the freedom of movement of the United Nations Interim Force in Lebanon (UNIFIL) in all its operations, including access to all parts of the Blue Line, are fully respected and unimpeded.
2. In the reporting period, UNIFIL continued its operations despite the daily exchanges of fire across the Blue Line, which affected patrols and a number of UNIFIL positions close to the Blue Line, as personnel sought shelter. Operations in close coordination with the Lebanese Armed Forces also continued, where possible. In close coordination with the Lebanese Armed Forces, UNIFIL increased counter-rocket launching patrols, including in the surroundings of UNIFIL positions to prevent any untoward activity and Blue Line vehicle patrols, while foot patrols, market walks, temporary checkpoints and air operations remained suspended.
3. From 21 October to 20 February, UNIFIL conducted an average of 6,046 monthly vehicle patrols during the day and at night. Of these, an average of 2,052 vehicle patrols were conducted each month along the Blue Line. In addition, the mission conducted an average of 1,097 inspection activities, which included the conduct of permanent checkpoints and counter-rocket-launching patrols each month.
4. While the freedom of movement of UNIFIL was respected in most cases, the mission continued to experience restrictions, as detailed below. UNIFIL is following up with the Lebanese Armed Forces on incidents in which the mission's freedom of movement has been restricted. Follow-up with local civil authorities continued to be difficult due to displacement of public officials and municipality staff.

Freedom of Movement Incidents

5. On 22 October, a youth threw a "Molotov cocktail" towards a UNIFIL vehicle patrol in the vicinity of a UN Position east of Khirbat Silim (Sector West). There was no significant damage to the vehicle, as the fire self-extinguished.
6. On 28 October, Observer Group Lebanon patrols faced two incidents in Sector West. In the first case, three men with a pickup truck on the road west of Jumayimah questioned what the patrol was doing and asked peacekeepers to leave the village. The patrol left the village and continued its itinerary. In the second case, six men with scooters on the road southeast of Tayr Falsay asked a patrol to leave the area. The patrol left the village and continued their patrol.
7. On 29 October, UNIFIL Peacekeepers were stopped by 20 individuals in civilian clothes northeast of Jwayya (Sector West). The individuals behaved in a hostile manner, while filming the patrol and denying access to the road. After a discussion with the group, the patrol passed, without further incident.
8. On 1 November, eight individuals in civilian clothes stopped a UNIFIL patrol in the vicinity of At Tiri (Sector West) and told peacekeepers that they were not allowed to proceed without the Lebanese Armed Forces. Upon arrival of the Lebanese Armed Forces, the peacekeepers returned to a United Nations position and then resumed the patrol.
9. On 9 November, around 70 individuals blocked the road with a car in front of a UNIFIL patrol in the vicinity of Ramadiyah (Sector West). The patrol stopped, and the individuals threw stones at the UNIFIL vehicles and tried to open their doors. One of the individuals also tried to

hit a peacekeeper. The Lebanese Armed Forces arrived at the location and escorted the patrol out of the area. UNIFIL protested the incident with the mayor of Ramadyah.

10. On 10 November, a UNIFIL vehicle patrol was stopped by a group of around 20 individuals northeast of Hariss (Sector West). The Lebanese Armed Forces arrived and escorted the UNIFIL patrol out of the area.

11. On 10 November, a UNIFIL patrol was stopped by around 60 individuals south of Al Bazuriyh (Sector West). The patrol returned to a United Nations position, northeast of Burj Qalawiyah. The Lebanese Armed Forces were informed.

12. On 21 November, around 20 individuals in civilian clothes, one of them carrying a weapon, stopped a UNIFIL patrol in the vicinity of Al Qantarah (Sector East) and demanded a UNIFIL soldier to hand over a mobile phone to them. Following discussions between the peacekeepers and the individuals, the patrol resumed its planned activities. The phone, however, was not returned. The Lebanese Armed Forces were informed. UNIFIL have engaged with several mayors in the area to prevent reoccurrence of such incidents.

13. On 24 November, a UNIFIL vehicle patrol was stopped by three individuals in the vicinity of Ramyah (Sector West). One of them left the area on a motorbike, while another one was trying to forcibly open the door of a UNIFIL vehicle. The individual on the motorbike returned, talked to the other individuals, and the UNIFIL patrol was able to continue its movement.

14. On 24 November, a UNIFIL vehicle patrol was stopped by an individual in civilian clothes in the vicinity of Aarab El Louaize (Sector East). He asked the patrol not to use the road and leave the area. The UNIFIL patrol left the area. In both cases, the Lebanese Armed Forces were informed.

15. On 25 November, a UNIFIL vehicle was fired at by the Israeli Defense Forces in the vicinity of Aytarun (Sector West). The shots hit the left front side tire and window. No injury was reported. UNIFIL filed a formal letter of protest with the Israel Defense Forces.

16. On 28 November, three individuals in civilian clothes threw a stone towards the gunner of a UNIFIL vehicle in the vicinity of a United Nations position, southwest of Kfar Kila, hitting his helmet. No injury was reported, and the patrol continued its activities. The Lebanese Armed Forces were informed.

17. On 29 November, a group of seven individuals in civilian clothes blocked the passage of a UNIFIL patrol accompanied by the Lebanese Armed Forces in the vicinity of Meiss ej Jebel (Sector East). The patrol withdrew after the Lebanese Armed Forces assessed that the road was not accessible, having noted a gathering of people in nearby Blida. The patrol resumed after half an hour, when the Lebanese Armed Forces agreed to accompany the peacekeepers, without further incident.

18. On 1 December, 15 individuals in civilian clothes with four vehicles stopped a UNIFIL patrol in the vicinity of Al Qantarah (Sector East). Upon arrival of the Lebanese Armed Forces, the patrol resumed its movement and continued its planned activities.

19. On 3 December, a number of individuals in two vehicles stopped a UNIFIL patrol in the vicinity of Jumaymah (Sector West), placing their vehicles across the road. The patrol turned back. UNIFIL followed up with the Lebanese Armed Forces and with the mayor of Jumaymah on the incident.

20. On 7 December, a UNIFIL vehicle patrol was blocked in the vicinity of Ayta al-Jabal (Sector West), while conducting a joint activity with Lebanese Armed Forces. Around 20 individuals in civilian clothing blocked the road with scooters in the front and with a vehicle in the back. The patrol observed one individual with a weapon (assault rifle). After the Lebanese Armed Forces spoke with the group the patrol left the area.

21. On 13 December, five individuals with three vehicles and a scooter stopped a UNIFIL vehicle patrol by blocking the road in the vicinity of At Tiri (Sector West). The individuals requested the patrol to be accompanied by the Lebanese Armed Forces. Briefly thereafter, the Lebanese Armed Forces arrived and the UNIFIL patrol continued with its scheduled itinerary.
22. On 20 December, 12 to 15 individuals with two vehicles blocked a UNIFIL patrol in the vicinity of Ayta az Jabal. Three individuals took videos and photos of the patrol (one of the individuals was observed to make a video call with a cellphone). Briefly thereafter, Lebanese police arrived and the patrol returned to a point where it met the Lebanese Armed Forces.
23. On 23 December, an Observer Group Lebanon patrol was blocked by an individual with a vehicle northwest of Blat (Sector East). The individual asked what the patrol was doing without the Lebanese Armed Forces, advised them not to come without Lebanese Armed Forces again and left. The patrol continued with its planned itinerary. The Lebanese Armed Forces were informed.
24. On 23 December, a UNIFIL patrol was blocked by approximately 10 individuals with three vehicles southeast of Kunin (Sector East). Subsequently, the patrol turned around and left the area. The Lebanese Armed Forces were informed.
25. On 27 December, in the vicinity of Ett Taibe (Sector East), a UNIFIL patrol vehicle was pelted with stones and hit by unidentified individuals. The vehicle suffered damage to the right window and one peacekeeper suffered a head injury. The Lebanese Armed Forces were informed of both cases. UNIFIL contacted the mayor of Ett Taibe to protest the incident. The mayor informed UNIFIL that the incident was under investigation.
26. On 28 December, an individual with a vehicle blocked a UNIFIL patrol northwest of Kafer Kela (Sector East). The individual blocked the road with his truck, disembarked and hit the first and the last patrol vehicles with a pipe wrench. The patrol then continued with its planned itinerary. No injury to UNIFIL personnel nor damage was reported. The Lebanese Armed Forces were informed.
27. On 28 December, in the vicinity of Burj al Qibli (Sector West) an individual in civilian clothes threw a stone towards the UNIFIL patrol and ran away. The stone hit the patrol vehicle and caused scratches and a small hole on the bonnet. No injury to personnel was reported. The Lebanese Armed Forces were informed.
28. On 29 December, two peacekeepers were stopped shortly before midnight near Khirbet Bassal outside of the UNIFIL area of operations and questioned by individuals who introduced themselves as Hizbullah members. Three mobile phones were taken from them. At 0100 hours on 30 December, the Lebanese Armed Forces arrived at the location and assisted in bringing the peacekeepers back to their position.
29. On 31 December, a man threw a rock at an Observer Group Lebanon patrol in the vicinity of Kafra (Sector West). No injury to personnel was reported but the rear window of the patrol's vehicle was broken. The Lebanese Armed Forces and mayor of Kafra were informed.
30. On 5 January, a UNIFIL patrol was stopped by an armed individual in the vicinity of Marun ar Ras (Sector West). The incident occurred when UNIFIL, in a joint patrol with the Lebanese Armed Forces, were patrolling and the armed individual on a scooter stopped and asked the patrol not to continue. The patrol later resumed its activity.
31. On 16 January, an individual in civilian clothes threw two stones at a UNIFIL vehicle in the vicinity of Hinniyah (Sector West). While there was no injury to UNIFIL personnel the vehicle sustained minor damage to the front right window. The Lebanese Armed Forces were informed.
32. On 18 January, two individuals with a motorcycle hit the left side mirror of a UNIFIL patrol vehicle using a baseball bat in the vicinity of Kafra (Sector West). The patrol was able to

continue with its planned itinerary. No injury to UNIFIL personnel was reported. The Lebanese Armed Forces were informed.

33. On 18 January, an individual in civilian clothes threw a stone towards a UNIFIL vehicle that was carrying out a patrol with the Lebanese Armed Forces in the vicinity of Qana (Sector West). There was no injury to UNIFIL personnel, but the vehicle's windscreen was damaged. The patrol continued its planned itinerary. The Lebanese Armed Forces were informed.

34. On 18 January, an individual in civilian clothes threw a stone towards a UNIFIL vehicle that was returning to a United Nations position in the vicinity of Jibal al Butm (Sector West). There was no injury to UN personnel, but the vehicle's rear-right window was damaged. The patrol continued with its planned itinerary. The Lebanese Armed Forces were informed.

35. On 22 January, an individual in civilian clothes threw a stone at an Observer Group Lebanon patrol in Al Bayyadah (Sector West). While there were no injuries to UN personnel, the vehicle's rear right window was damaged. The patrol could continue its planned itinerary. The Lebanese Armed Forces were informed.

36. On 23 January, an individual threw a stone at a UNIFIL vehicle in the vicinity of Al Bayyadah (Sector West). The individual appears to be the same person responsible for the stone throwing incident on 22 January. There was no injury to UNIFIL personnel but a small scratch on the rear left window of UNIFIL vehicle. Subsequently, the patrol continued its planned itinerary. The Lebanese Armed Forces were informed.

37. On 23 January, a car blocked the road on which an Observer Group Lebanon patrol was moving in the vicinity of Ett Taibeh (Sector East). On the other side of the roadblock, peacekeepers observed a large gathering of individuals, mostly males and in military-style attire. The peacekeepers were unable to determine whether the gathering was a ceremony or a funeral. The patrol looked for an alternative road but could not find one and decided to return to a near United Nations position.

38. On 3 February, a UNIFIL patrol encountered a roadblock in Kawkaba (Sector East). The patrol rerouted and continued with its planned itinerary. No injury or damage to UNIFIL personnel was reported. The Lebanese Armed Forces were informed.

39. On 7 February, ten individuals in civilian clothes stopped a UNIFIL patrol near Hula (Sector East) and requested it to use an alternative road. A gathering of approximately 40 people was observed in the vicinity. The Lebanese Armed Forces reached the location and spoke with the individuals, following which the UNIFIL patrol continued its itinerary using the alternative road suggested by the individuals. The individuals were calm and not aggressive throughout the event.

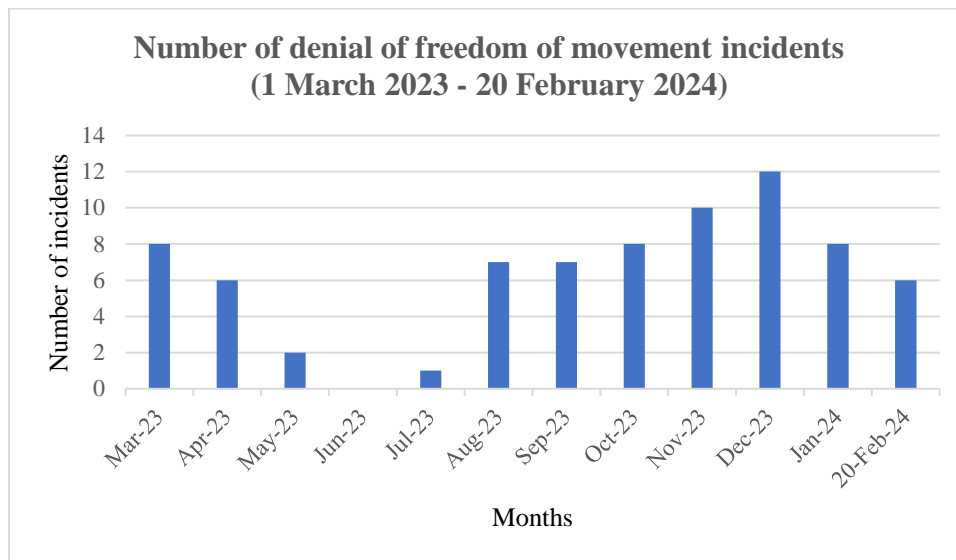
40. On 8 February, 30 individuals in civilian clothes with cars and motorcycles halted a three-vehicle UNIFIL convoy moving from a UNIFIL position in the vicinity of Hula (Sector East). The individuals seized 14 smartphones, two laptops, one GPS device, and four smart watches from the peacekeepers. After three hours, the Lebanese Armed Forces reached the location and the UNIFIL convoy resumed its movement.

41. On 8 February, nine UNIFIL staff members in three UNIFIL vehicles were stopped by individuals who identified themselves as Hizbullah members in the vicinity of Nabatiyeh, outside of the area of operations. The individuals forcefully searched the vehicles and seized official as well as personal items including eight official cell phones, two laptops, and several personal cell phones. The individuals refused to allow the UNIFIL personnel to leave the location, stating that they were not allowed to be in the area without the Lebanese Armed Forces present. Approximately one hour later, the Lebanese Armed Forces arrived at the scene and the UNIFIL convoy was able to move on.

42. On 15 February, a joint UNIFIL – Lebanese Armed Forces patrol was stopped in the vicinity of Majdal Slim (Sector East). Ten individuals approached the Lebanese Armed Forces vehicle stating that the road was not safe. Following discussion between the Lebanese Armed

Forces and the individuals, the patrol diverted. Fifteen minutes later the area was declared force protection level two and the patrol took shelter at the closest UNIFIL position.

43. On 19 February, a group of individuals in civilian clothes blocked a UNIFIL patrol with cars and motorbikes in the vicinity of Kunin (Sector West). The individuals climbed on the vehicles and tried, unsuccessfully, to seize weapons from the peacekeepers. The Lebanese Armed Forces was informed and upon reaching the location de-escalated tensions. The UNIFIL patrol then resumed its itinerary.



Source: UNIFIL.

Annex II

Implementation of the arms embargo

1. In paragraph 21 of its resolution 2695 (2023), the Security Council recalled paragraph 15 of resolution 1701 (2006), according to which all States shall take the necessary measures to prevent, by their nationals or from their territories or using flag vessels or aircraft, the sale or supply of arms and related materiel to any entity or individual in Lebanon other than those authorized by the Government of Lebanon or the United Nations Interim Force in Lebanon (UNIFIL). The United Nations continued to engage with Member States on allegations of weapons transfers and efforts to address such violations of resolution 1701 (2006).
2. It is stipulated in paragraph 15 of resolution 1701 (2006) that all States shall take the necessary measures to prevent, inter alia, the sale or supply to any entity or individual in Lebanon of arms and related material of all types. During the reporting period, no new information was shared with the Secretariat in this regard.
3. The United Nations remains committed to supporting overall compliance by the parties with resolution 1701 (2006) in all its provisions and to advancing its implementation. This applies to the implementation of the arms embargo under paragraph 15 of resolution 1701 (2006) and any decision that would be adopted by the Security Council in this regard. I look forward to continued dialogue with the Council and its members on furthering our joint goal of the full implementation of resolution 1701 (2006).

Annex III

Mobilization of international support for the Lebanese Armed Forces

1. In paragraph 10 of its resolution 2695 (2023), the Security Council recalled paragraph 10 of its resolution 2591 (2021) in which it urged further and increased international support for the Lebanese Armed Forces and all state security institutions, which are the only legitimate armed forces of Lebanon, in response to the capabilities development plan of the Lebanese Armed Forces, as well as the framework of the International Support Group for Lebanon, through additional and expedited assistance in areas where the Lebanese Armed Forces are most critically in need of support, including daily logistical needs and maintenance, counter-terrorism, border protection and naval capacity.
2. Further to paragraph 10 of resolution 2591 (2021), a ministerial-level international conference hosted by France and co-chaired with UNSCOL on 17 June 2021 focused attention on the impact of Lebanon's economic crisis on the Lebanese Armed Forces. Participants unanimously agreed that support for the Lebanese Armed Forces reflects the international community's interest in Lebanon's unity, sovereignty, and stability. A follow-up mechanism was subsequently put in place by UNSCOL with the Lebanese Armed Forces to track, for transparency and accountability, the receipt of in-kind bilateral support.
3. Pursuant to paragraph 10 of resolution 2650 (2022) and in line with the United Nations human rights due diligence policy, a livelihood support programme for the Lebanese Armed Forces and the Internal Security Forces, funded through a financial transfer and accountability mechanism managed by the United Nations Development Programme under the auspices of UNSCOL, was launched in the first quarter of 2023 with funding allocated for a six-month period. The sixth monthly disbursement to the Internal Security Forces was issued in September 2023, while the sixth monthly disbursement to the Lebanese Armed Forces was issued in November 2023. Exceptionally, a supplemental seventh disbursement to the Lebanese Armed Forces was made in January 2024.
4. Financial support from Qatar, which was suspended pending the completion of the livelihood support programme, resumed in February. As part of the \$30 million donation from Qatar to cover fuel costs for the Lebanese Armed Forces, four shipments of fuel arrived in Lebanon in the fourth quarter of 2023. Between November 2023 and January 2024, France provided dozens of armoured vehicles and 18 tonnes of medical aid. In December, Canada announced the donation of \$6.5 million worth of equipment. In January, Germany pledged \$15 million to the Lebanese Armed Forces. In February, UNOPS, with funding from Japan, launched a project valued at \$1 million that will provide medical equipment and renewable energy solutions to strengthen the operational capacity of the Lebanese Armed Forces.
5. In identical letters dated 9 January 2024 addressed to the President of the Security Council and to me (S/2024/36), the Chargé d'affaires a.i. of the Permanent Mission of Lebanon to the United Nations stated that "The Government of Lebanon also requests support from the United Nations to help the Lebanese State extend its authority over the entirety of Lebanese territory by strengthening its armed forces. In particular, support should be provided for deployment of those forces south of the Litani River, and they should be provided with equipment in cooperation with UNIFIL, so that there will be no weapons without the consent of the Government of Lebanon and no authority other than that of the Government of Lebanon, in accordance with paragraph 3 of resolution 1701 (2006)".
6. The United Nations Special Coordinator for Lebanon, together with UNIFIL and international partners, continues to engage with potential donors to secure future support to the Lebanese Armed Forces and expand this assistance with a view towards increasing the deployment of the Lebanese Armed Forces south of the Litani River.